

Distr.: Limited
15 March 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الخمسون

فيينا، ١٢-١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧

مشروع تقرير

المقرر: أوليغ غيراسيمنكو (أوكرانيا)

إضافة

شؤون الإدارة والميزانية

ألف - هيكل المناقشة

١ - في الجلسة ١٢٨٠ المعقودة في ١٥ آذار/مارس، نظرت اللجنة في البند ١٠ من جدول الأعمال المعنون "شؤون الإدارة والميزانية". وكان معروضا على اللجنة للنظر في هذا البند الوثائق التالية:

(أ) تقرير المدير التنفيذي عن مخطط الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2007/12-E/CN.15/2007/15)؛

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن مخطط الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2007/13-E/CN.15/2007/13)؛

٢ - وأدلى مدير شعبة الإدارة التابعة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ببيان استهلاكي. وأدلى رئيس اللجنة أيضا ببيان. وأدلى كذلك



بيانات ممثّلو كل من ألمانيا (باسم الاتحاد الأوروبي) وبيرو (باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي) وأستراليا ولبنان والولايات المتحدة.

باء- المداولات

٣- رحّب الممثلون بالزيادة في الميزانية البرنامجية المتوقعة التي اعتبروها دلالة على الثقة في عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. واقترح المراقب عن الاتحاد الأوروبي أن تستند ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على تقديرات واقعية للإيرادات وعلى قدرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تنفيذ الزيادات المتوقعة. وبينما رحّب بالانخفاض في فائض أرصدة الصناديق، واتساع قاعدة المانحين، شجّع المكتب على النظر في الاستناد إلى اليورو في جانب من ميزانيته ابتغاء تحسين إدارته المالية. وأكد أيضا بشدّة ضرورة أن تستند الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى الاستراتيجية المتوسطة الأجل، مما يكفل عرض ميزانية قائمة بصورة أكبر على النتائج. وأعربت ممثلة عن قلق حكومتها من أن الزيادة في البرنامج المتوقع لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ أقل بكثير من الزيادات المتوقعة للمناطق الأخرى. وتكلّم ممثل بيرو باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، فرحّب بالزيادة المتوقعة في الميزانية البرنامجية، وأشار إلى أن نسبة كبيرة من تلك الزيادة متصلة بترتيبات تقاسم التكاليف الممولة من الدول في أمريكا اللاتينية والكاريبي. كذلك، أكد ضرورة أن تستند الميزانية على الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

٤- وفيما يتعلق بالتمويل، لاحظ جميع المتكلّمين وجود خلل متزايد في التوازن بين التمويل من التبرّعات المخصّصة والتمويل من التبرّعات العامة الغرض، واستمرار ضالة حصة التمويل من الميزانية العادية. وطلب أحد الممثلين إلى الأمانة أن تُعدّ مع ميزانية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ معلومات مفصّلة عن الولايات التي لم تنل تمويلا كافيا من الميزانية العادية. كما طلب مواصلة تزويد الدول الأعضاء بمعلومات مفصّلة عن استخدام الأموال العامة الغرض في إطار من الشفافية. وأثنى ممثل آخر على الدول التي قدّمت تبرّعات عينية إلى المكاتب التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ولكنه رأى أن استخدام عبارة "رهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية" في القرارات التي تعتمدها اللجنة يحدّ من تنفيذ تلك القرارات على الوجه الصحيح. وأبدت ممثلة الولايات المتحدة تأييدا شديدا للمبادرات الإدارية التي بدأها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وذكرت أن حكومتها ستبقي على مستوى مساهماتها العامة الغرض لعام ٢٠٠٧. كما أثنت على تحميل التكاليف المباشرة بصورة مناسبة على المشاريع كطريقة

لتحسين الإدارة المالية. وشدّدت على ضرورة يظل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حريصا على ضمان أعلى مستوى من الكفاءة والنزاهة حتى تجني الدول الأعضاء أقصى قدر من الفائدة من استثماراتها في هذه المؤسسة.

٥- وناشد رئيس اللجنة جميع ممثلي الدول الأعضاء إقناع زملائهم في عواصمهم وفي بعثاتهم الدائمة في مقر الأمم المتحدة بالأهمية التي تعلّقها اللجنة على عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأكّدت أن عمل المكتب من الأولويات العليا للأمم المتحدة، ورغم هذا، فهو يحصل على أقل من ١ في المائة من مجموع موارد من الميزانية العادية للأمم المتحدة. كما ناشد الدول الأعضاء أن تلتزم طرقا جديدة لتمويل أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أفضل من الحالية.

٦- وأشار مدير شعبة الإدارة بارتياح إلى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد أقرّت بالتحسينات المدخلة على عرض الميزانية، وأن تعليقات الدول الأعضاء على مخطط الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كانت إيجابية بوجه عام. وردا على الشواغل التي أثارها الدول الأعضاء، سلّط الضوء على الوفورات المحقّقة بفضل الكفاءة في العمل، ولا سيما في استخدام الأموال العامة الغرض، ولكنه أشار إلى أن حدود القدرة على إجراء المزيد من التخفيضات في التكاليف أوشكت على الانتهاء. وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد حدّرت في تقريرها عن مخطط الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2007/13) من أن اتخاذ تدابير أخرى، من قبيل تجميد الوظائف أو تقييد السفر، من شأنه أن يضر بتنفيذ البرامج. وأوضح أن الفجوة المستمرة بين الإيرادات والنفقات العامة الغرض يمكن سدها بفرض وفورات قسرية إضافية على شبكة المكاتب الميدانية، ولكن هذه الوفورات يمكن أن تكون لها عواقب معاكسة على صعيد العمليات وعلى الصعيد السياسي. وفيما يتعلق بوضع أولويات البرامج، أوضح أن العامل الهام في تحديدها هو المستوى المرتفع للأموال المخصّصة إلى جانب ضرورة الاستناد في الميزانية البرنامجية على توقعات الإيرادات المعروفة في الوقت الراهن. كما أوضح أن نسبة ما ينفق من أموال خارج فيينا بدولارات الولايات المتحدة أكبر بالمقارنة مع اليورو الذي غالبا ما ينفق في فيينا، ولهذا السبب فقد لا تتحقق وفورات كبيرة بالاستناد جزئيا على اليورو في الميزنة. وقال إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على خلاف الوكالات المتخصصة القائمة في فيينا، ملزم من الجمعية العامة بأن يعدّ ميزانيته بدولارات الولايات المتحدة.